

# درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي (دراسة ميدانية)

سعود بن عبد الله الرويلي\*

الملخص\_ استهدفت الدراسة التعرف إلى درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي، واستعانت الدراسة بالمنهج الوصفي المسحي، وقد استخدمت الدراسة استبانة طبقت على عينة عشوائية طبقية من القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع بالجامعات السعودية بلغت (165) فرداً شملت عمداء الكليات والوكلاء ورؤساء الأقسام، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة وعي القيادات الأكاديمية بمقومات الاقتصاد المعرفي مرتفعة بمتوسط حسابي (3,86)، وجاء وعي القيادات الأكاديمية بالدعم المجتمعي في المرتبة الأولى " بمتوسط حسابي (4,81) بدرجة مرتفعة جداً، يليه " نظام للابتكار الفعال " بمتوسط حسابي (4,28) بدرجة مرتفعة، ويليه " معنى الاقتصاد المعرفي و "نظام اقتصادي مؤسسي بمتوسط حسابي (3,87) بدرجة مرتفعة، ثم " البنية التحتية " بمتوسط حسابي (3,76) بدرجة مرتفعة، وأخيراً جاء وعي القيادات الأكاديمية بأهمية " القوى البشرية المهرة " بمتوسط حسابي (2,56) بدرجة منخفضة وانتهت الدراسة بحزمة توصيات منها: وضع مؤشرات واضحة لتعريف القيادات الأكاديمية بأساليب الاقتصاد المعرفي، ورفع مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة بكليات المجتمع، وتعزيز قدرة القيادات الأكاديمية على الحصول على المعرفة واستخدامها وتبادل الخبرات بشأنها، إعادة بناء المناهج الدراسية بكليات المجتمع بما يتفق مع متطلبات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي، وبناء استراتيجية لتحسين كفايات القادة الأكاديميين لبلوغ كفايات تطوير التعليم لاقتصاد المعرفة، وتبني برامج إصلاحية لكافة المظاهر المعيقة للتطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي، سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي.

الكلمات المفتاحية: القيادات الأكاديمية، كليات المجتمع، الاقتصاد المعرفي.

# درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي (دراسة ميدانية)

## 1. المقدمة

لقد جاء إعلان «الرؤية السعودية 2030 م» مؤكداً على بناء جيل متعلم قادر على تحمل المسؤولية واتخاذ القرارات مستقبلاً، ورفع جودة التعليم ومخرجاته، وزيادة فاعلية البحث العلمي، وتشجيع الإبداع والابتكار، كما أكدت الرؤية على أن من الأهداف الجديدة بحلول 2030، سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، وبناءً على ذلك كان التحول إلى الاقتصاد المعرفي ضرورة لأمير منها لبلد كالمملكة العربية السعودية التي ترغب في الحفاظ على مزاياها النسبية باستمرار، فقد أصبح تقدم الدول لا يعتمد اعتماداً كلياً على ما تمتلكه من موارد طبيعية ومادية، بل تحول إلى ما تملكه من عقول مبدعة ومبتكرة قادرة على توظيف هذه الإمكانيات في إنتاج واستخدام ونشر وتسويق المعرفة، في نظام متكامل الأركان واضح القسما ت أطلق عليه (الاقتصاد المعرفي) تكون المعرفة فيه؛ هي القوة وهي السلطة.

ويعتبر البحث العلمي والابتكار والتعليم، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة العبور للاقتصاد المعرفي بالإضافة إلى موارد بشرية ذات مهارات تقنية معرفية عالية، نتاج لنظام تعليمي فعال، متنسق مع احتياجات مجتمعة، ومنسجماً مع متطلبات العصر الحديث.

إن نجاح الدول النامية في تحقيق التقدم مرهون بتوطين وترسيخ الاقتصاد المعرفي، وهذا يتطلب إخضاع العملية الاجتماعية بمكوناتها الثقافية لطبيعة الفكر المعرفي، وليس لمواجهة المعرفة المتنامية، أي يجب استيعاب المعرفة وانتاجها ونشرها وتوظيفها، بما يضيف للمجتمع رصيماً ثقافياً يسهم بالإيجاب في الرصيد المعرفي للبشرية، وهذه المهمة تتطلب طفرة تعليمية تسهم في إنتاج المعرفة الجديدة، وتحقيق القيمة المضافة للمعرفة بتحويلها من رصيد معرفي إلى ثروة معرفية.

ونظراً لما تمثله كليات المجتمع السعودية من مكانة متميزة ضمن مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي السعودي، وما تقدمه من مجموعة واسعة ومتنوعة من البرامج الدراسية بعد المرحلة الثانوية العامة ودون المرحلة الجامعية وتتصف بالشمولية والمرونة وتتناسب مع حاجات الأفراد والمجتمع وخطط التنمية، ونظراً لما تمثله القيادات الأكاديمية في هذه الكليات من أهمية في تحقيق ذلك، كانت هذه الدراسة كمحاولة للتعرف إلى درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي.

## 2. الدراسات السابقة

أظهرت دراسة سورطي [1] أن الجامعات العربية بأوضاعها الحالية، غير قادرة على مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي، ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأوصت دراسة النعيمات [2] بضرورة تبني برامج إصلاحية لكافة المظاهر المعيقة للتطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي، وأكدت دراسة الخوالدة وأبو بيدر [3] على ضرورة تحسين مستوى إدراك القادة التربويين لمفهوم الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي في الأردن، كما أظهرت دراسة الصانع [4] وجود اتفاق كبير بين رؤساء الأقسام في تحديد معيقات تفعيل دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية، وتوصلت دراسة لايتفوت [5] في البحرين إلى أن الإصلاح التعليمي لاقتصاد

المعرفة في الشرق الأوسط يحتاج إلى تعزيز سياسي واجتماعي قبل التعزيز التكنولوجي والمعلوماتي، وتوصلت دراسة غازي والحاج [6] في السودان إلى درجة متوسطة في تقدير عينة الدراسة للقيمة المضافة لمشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي على الإدارة المدرسية، وأخيراً توصلت دراسة الأغا [7] إلى أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة.

وعلى المستوى العالمي فقد توصلت دراسة سيلر [8] إلى أن النموذج الذي وضع لانتقال الدول إلى الاقتصاد المعرفي لا يجب أن يكون نموذج أحادي الاتجاه، بل يجب أن يكون هناك بدائل ومسارات مختلفة في طريق الدول للوصول لاقتصاد المعرفة، وكشفت دراسة بيدرسن [9] عن وجود فجوة خطيرة بين المعرفة المنتجة في نظام التعليم العالي من ناحية، واحتياجات القطاع الخاص من ناحية أخرى، وأوصت الدراسة بحاجة موزامبيق إلى تعزيز أداء المعرفة المنتجة والمستهلكة وتعزيز ترابطهم المتبادل قبل البدء في تنفيذ وتحقيق الاستراتيجيات المبنية على المعرفة والابتكار، كما توصلت دراسة بانو [10] في باكستان إلى عوامل خارجية وداخلية تسهل عملية تكوين الاقتصاد المعرفي منها: العامل الخارجي الذي يشمل: الحكم الرشيد، والاستقرار السياسي، وإطار السياسات الفعالة وتعزيز المؤسسات (الحكومة، المؤسسات القضائية، المؤسسات التعليمية والمالية)، بينما العوامل الداخلية تشمل: تطوير البنية التحتية المادية للجامعات وخلق المعرفة وكذلك النشر، وتوصلت دراسة صباح، وناصر، وأوجينه [11] أن 84% من المعلمين في مدارس الأونروا في حاجة إلى التدريب على الأدوار المبتكرة للمعلم في عصر اقتصاد المعرفة، فيما يتعلق بالإتقان العلمي واستخدام التكنولوجيا و الإبداع والتميز والتفكير النقدي والبحث العلمي، وتوصلت دراسة ريكويرت [12] إلى أن دور التعليم في مجتمع المعرفة فيه توتر دائم بين دوره في انتشار وتراكم المعرفة، ودوره في إنتاج المعرفة أي القيمة المضافة للمعرفة المنتجة، وينعكس هذا التوتر في مستويات مختلفة من المعرفة على المستوى الكلي من خلال التعليم والصناعات التكنولوجية والسياسات العامة، وعلى المستوى المتوسط، من خلال المؤسسات والتحول التي تحدث المناهج والمؤهلات والنماذج التعليمية، وعلى المستوى الجزئي، في الممارسات التربوية التي تتجسد في القرارات المحددة حول عملية التعلم وعلاقتها بالتكنولوجيا، أما دراسة راموركا [13] فقد كشفت أنه على الرغم من أن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جنوب أفريقيا تبدو حديثة نسبياً، فإن عدم وجود تخطيط مناسب وكاف، وحوكمة، ومهارات وثقافة إلكترونية يعوق التنفيذ الناجح للتعلم المدمج،، كما توصلت دراسة ناجوناجو [14] إلى أن دولة زامبيا تتجه نحو الاقتصاد المعرفي، وهو اقتصاد فيه تطبيق المعرفة ليحل محل رأس المال والمواد الخام والعمالة والعوامل الرئيسية للاقتصاد التقليدي، وأن التفكير الناقد يمنح المرء القدرة على حل المشاكل والانخراط في البحوث، ويمهد للأشخاص الذين لديهم القدرة على الانخراط في التعلم مدى الحياة والتكيف مع المعلومات الجديدة والتقنيات الجديدة، وتوصلت دراسة دراسة كولي [15] إلى أن البنك الدولي قد تزايدت

سلطته من خلال إنشاء مهنة عالمية جديدة للاقتصاديين في التعليم العالي، وهي إنتاج المعرفة، وأن هذه السلطة المتزايدة تكشف عن مفارقة كامنة في تفكير وعمليات، هي أن البنك يعتمد على اعتقاد أساسي وهو حرية السوق في المجال الاقتصادي أي لا يدعم التخطيط المركزي، ولكن على نحو متزايد نشر أساليب التخطيط المركزي في التعليم العالي وإنتاج المعرفة من خلال هؤلاء المهنيين الجدد، كما توصلت دراسة براندون مكرينولدس [16] إلى أهمية الدور الذي يقوم به الاقتصاد المعرفي في العرض والطلب على التحصيل في التعليم ما بعد الثانوي، وخاصة مع توسع اقتصاد المعرفة، أما دراسة زانج [17] في الصين فقد كشفت أنه بالرغم من تزايد عدد برامج الماجستير المحترفة إلا أن الخريجين يتميزون بخبرات أكاديمية وبحثية قليلة لمواكبة متطلبات سوق العمل، وانتهت الدراسة إلى أن المعرفة هي التي وراء قدرة نظرية رأس المال البشري على تفسير العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل.

وبنظرة فاحصة لما أسفرت عنه الدراسات السابقة العربية والأجنبية؛ يتضح إلى أي حد هناك ضرورة ملحة للولوع إلى الاقتصاد المعرفي لما له من أهمية من تطوير البنية التقليدية للنظم التعليمية وارتداد آفاق جديدة في عالم الرقمنة والتقنيات المعاصرة والنسج بخبرات أكاديمية مواكبة متطلبات سوق العمل، وعلى الجانب الآخر فقد كشفت الدراسات السابقة أن الجامعات العربية بأوضاعها الحالية، غير قادرة على مواكبة متطلبات الاقتصاد المعرفي، ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات، وأوصت بضرورة تبني برامج إصلاحية للولوع إلى الاقتصاد المعرفي، وضرورة تحسين مستوى إدراك القادة التربويين لمفهوم الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي.

ومن هذا المنطلق فإن بقاء النظام التعليمي، هكذا بالجمع، دون رؤية واقعية قابلة للتطبيق سيؤدي إلى مزيد من الفشل والتخلف، مهما توافرت الموارد والإمكانات المادية بالمجتمع، فميزان التحدي بين الدول المتطورة وغيرها هو امتلاك المعرفة والقدرة على توظيفها، وسرعة الاستجابة لمشكلات التغيير ومتطلباته.

### 3. مشكلة الدراسة

من خلال استعراض الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد المعرفي وما كشفت عنه نتيجة مؤشر اقتصاد المعرفة الذي يصدره البنك الدولي أن ترتيب الدول العربية لا يزال متراجفاً بصورة كبيرة، فقد حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة (42) على مستوى العالم في العام 2012م، بينما خرجت باقي الدول العربية من التصنيف، ووفقاً لتقرير المنظمة العالمية للملكية الفكرية (مؤشر الابتكار العالمي) للعام 2016م احتلت سويسرا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية صدارة ترتيب مؤشر الابتكار، وفي منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا (المنطقة العربية) تضم قائمة الدول الخمسة الأوائل في ترتيب مؤشر الابتكار دولتين عربيتين هما الإمارات العربية المتحدة في المرتبة (41)، والمملكة العربية السعودية في المرتبة (49) عالمياً.

يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في العبارة التقريرية " درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي ". ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في سؤال رئيسي تنفرع منه أسئلة فرعية، والسؤال الرئيسي هو:

#### أ. أسئلة الدراسة

• ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي؟  
وأما الأسئلة الفرعية فهي:-

- (1) ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمعنى الاقتصاد المعرفي؟
- (2) ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بدور القوى البشرية في الاقتصاد المعرفي؟
- (3) ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بدور نظام الابتكار الفعال في الاقتصاد المعرفي؟
- (4) ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بدور البنية التحتية في الاقتصاد المعرفي؟
- (5) ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بدور النظام الاقتصادي المؤسسي في الاقتصاد المعرفي؟
- (6) ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بدور الدعم المجتمعي في الاقتصاد المعرفي؟
- (7) كيف يمكن تنمية وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي؟

#### ب. أهداف الدراسة

استهدفت الدراسة التعرف إلى درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع بالجامعات السعودية بمعنى الاقتصاد المعرفي ومقوماته المتمثلة في (القوى البشرية، ونظام فعال للابتكار، والبنية التحتية التكنولوجية، ونظام اقتصادي مؤسسي) كما استهدفت الدراسة بلورة حزمة من التوصيات لتنمية وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي.

#### ج. أهمية الدراسة

تتمثل الأهمية النظرية للدراسة في محاولتها التأكيد على الدور المتعاظم للتعليم ما بعد الثانوي في إنتاج المعرفة واستغلالها وتوظيفها، وتأسيس مفهوم البحث العلمي والابتكار وريادة الأعمال، باعتبارها من المقومات الرئيسية للاقتصاد المعرفي، وفي وعي القيادات الأكاديمية، كما تتمثل الأهمية التطبيقية له في كون نتائجها يمكن أن تصبح إطاراً مرجعياً للمسؤولين بالجامعات السعودية في تطوير منظومة فعالة لاختيار القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع تراعي متطلبات التعليم العالي ومهارات الاقتصاد المعرفي واحتياجات سوق العمل.

#### د. حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: وعي القيادات الأكاديمية بمقومات الاقتصاد المعرفي.
- الحدود الزمنية: الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 1439 / 1440هـ.
- الحدود المكانية: كليات المجتمع بالمملكة العربية السعودية.

#### هـ. التعريفات الإجرائية:

- (1) القيادات الأكاديمية: هم أعضاء هيئة التدريس الذين يتميزون بالكفاءات العلمية والإدارية ويشغلون مناصب أكاديمية في الجامعة، وتتمثل مهامهم الأساسية في التخطيط واتخاذ القرارات والتنسيق والتوجيه والرقابة لتسيير الأعمال بالكليات.

والاقتصاد جنباً إلى جنب مع صناعة التكنولوجيا بما يسمح بإنتاج المعرفة الجماعية، وتنمية القدرات، وإنشاء وإعادة إنتاج قواعد إنتاج المعرفة ونشرها، وتطوير التربية والمناهج الدراسية، فضلاً عن التركيز على اعتماد التكنولوجيا وتطوير الرقمية والاستثمار في الابتكار، ودور التعليم في تنمية القدرات الإبداعية.

كما تؤكد كل التعريفات على أن التعليم هو مفتاح المرور إلى عصر الاقتصاد المعرفي، فمن خلاله يتم إعداد أفراد مهرة قادرين على اكتشاف المعرفة ونقلها والانتفاع منها وإنتاجها، والتعليم القائم على الاقتصاد المعرفي يهدف إلى تدريب وتعليم الطلاب على كيفية البحث عن المعرفة واكتشافها، وكيفية التعامل معها، والاستفادة منها في واقع الحياة العملية، والقدرة على توليد معرفة جديدة تثرى الخبرة الإنسانية وتضيف إلى الرصيد الثقافي الإنساني.

ويمكننا أن نصل إلى تعريف إجرائي للاقتصاد المعرفي يتوافق مع كل ما سبق من تعريفات وهو "الاقتصاد الذي يولي اهتماماً كبيراً بالتعليم والبحث العلمي والتطوير والابتكار بما يحقق تدفقاً للمعرفة والأفكار واستثمارها وإدارتها والسعي إلى تحقيق منافع اجتماعية وثقافية واقتصادية كنتيجة لاستغلال هذه الأفكار".

(2) مقومات الاقتصاد المعرفي:

يعتمد الانتقال للاقتصاد المعرفة على العديد من المقومات العامة، وصفها البنك الدولي بأنها ركائز اقتصاد المعرفة وتوافرها معا تشكل إطار اقتصاد المعرفة وهي: الاستثمارات طويلة الأجل في التعليم، والقدرة على الابتكار، وتحديث البنية التحتية للمعلومات، وتوفير بيئة اقتصادية تشجع التحول للاقتصاد المعرفة [22].

وبشكل أكثر تحديداً يمكن ذكر أهم مقومات الاقتصاد المعرفي في:

- نظام اقتصادي مؤسسي يوفر سياسات إقتصادية جيدة ومؤسسات تسمح بالتعبئة الفعالة وتخصيص الموارد وتحفيز الإبداع والحوافز على الإبداع، والنشر، واستخدام المعرفة الحالية.

- عمال متعلمون ومهرة يمكنهم ترقية مهاراتهم وتكييفها باستمرار في إنشاء واستخدام المعرفة بكفاءة.

- نظام ابتكار فعال للجامعات ومراكز البحوث يُمكنها من مواكبة ثورة المعرفة والاستفادة منها مخزون متزايد من المعرفة العالمية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

- بنية تحتية معلوماتية حديثة وكافية يمكن أن تسهل فعاليتها الاتصالات، ونشر، ومعالجة المعلومات والمعرفة.

- دعماً مجتمعياً يشجع على الولوج للاقتصاد المعرفي والاستمرار فيه.

وقد قسّم البنك الدولي مقومات الاقتصاد المعرفي إلى أربع مقومات هي: القوى العاملة المتعلمة والمهرة، ونظام الابتكار الفعال، بنية تحتية معلوماتية كافية، ونظام اقتصادي ومؤسسي موصل [23].

ولقد وضع Kbar & Aldusari [24] مجموعة من العناصر التي تبين مدى توافر المعرفة المفيدة، والتي هي عامل أساسي في بناء اقتصاد معرفي ناجح توضحها المعادلة الآتية:

$$AUK=ADNI+CAV+RI+PNI+PK+ASI$$

- القدرة على اكتشاف الأفكار الجديدة Ability to Discover New Idea  
وتعتمد على (وجود نظام تعليمي جيد – قاعدة كبيرة من المعرفة – القدرة على اكتساب الخبرات).

(2) كليات المجتمع: هي مؤسسات تربوية تتضمن عدداً من البرامج والتخصصات لمدة سنتين أو ثلاث سنوات دراسية على المستوى المتوسط بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية، وتستهدف المساهمة في استيعاب خريجي الثانوية العامة ممن لديهم الرغبة في سرعة التأهيل لوظائف يحتاجها سوق العمل، والتهيئة لاستكمال الدراسة الجامعية.

(3) الاقتصاد المعرفي: هو الاقتصاد الذي يولي اهتماماً كبيراً بالتعليم والبحث العلمي والتطوير والابتكار بما يحقق تدفقاً للمعرفة والأفكار واستثمارها وإدارتها والسعي إلى تحقيق منافع اجتماعية وثقافية واقتصادية كنتيجة لاستغلال هذه الأفكار.

منهج الدراسة:

استعانت الدراسة بالمنهج الوصفي المسحي في عرض الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة لعرض معنى الاقتصاد المعرفي ومقوماته، ومؤشراته، وإعداد الاستبانة وتقنياتها ووصفها، واختيار ووصف مجتمع الدراسة وعينته واجراءات التطبيق، وعرض وتفسير ومعالجة النتائج للوصول إلى التوصيات.

أولاً: الأدبيات المرتبطة بموضوع الدراسة

(1) الاقتصاد المعرفي:

كان "دانييل بيل" أول شخص يستخدم عبارة "مجتمع المعرفة" لوصف والتنبؤ بالتغيرات الاقتصادية من الاقتصاد الصناعي الذي يقوم الإنتاج فيه على العمل اليدوي إلى اقتصاد ما بعد الصناعة حيث يتعامل الجزء الأكبر من القوى العاملة مع المعرفة والأفكار والبحث والتطوير [14].

والاقتصاد المعرفي هو الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي، والإبداع العلمي، الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية (عمال المعرفة) علمياً، ومعرفياً كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمداً على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلسلة استراتيجية، وكخدمة ومصدر للدخل القومي [18]، وهو إنتاج وخدمات تعتمد على الأنشطة المكثفة المعرفة، والتي تسهم في تسريع وتيرة التقنية والتقدم العلمي [19]، وهو الاقتصاد الذي يعتمد بشكل كبير على المعرفة والتكنولوجيا باعتبارها الوسيلة الرئيسية للإنتاج والتنمية الاقتصادية [13].

ويعرّف اقتصاد المعرفة بأنه مرحلة "التنمية الاقتصادية العالمية" التي ظهرت بعد العصور الزراعية والصناعية التي كانت أساساً تعتمد على الأرض بالإضافة إلى رأس المال والعمالة [20]، وهو إنشاء القيمة باستخدام الذكاء البشري، وهو يعتبر تحولاً اقتصادياً أساسياً استناداً إلى ملاحظة أن عدداً كبيراً من الوظائف قد تحول إلى مهن تتطلب معرفة واسعة وقدرة على إبداع معرفة جديدة [21].

ويعرفه دلمان [22] على أنه "الاقتصاد الذي يدور حول الحصول على المعرفة، والمشاركة فيها واستخدامها، وابتكارها، بهدف تحسين نوعية الحياة بمجالاتها كافة، من خلال الإفادة من خدمة معلوماتية ثرية، وتطبيقات تكنولوجياية متطورة، واستخدام العقل البشري كرأس للمال، وتوظيف البحث العلمي".

وبالنظر في التعريفات السابقة يتبين لنا أن جميعها اتفق على أن اقتصاد المعرفة يتميز بالتسارع الهائل والسرير للغاية في إنتاج المعرفة، ونمو رأس المال غير الملموس على مستوى الاقتصاد الكلي، من خلال الاستثمار في الإنسان ونشر المعرفة، والربط بين السياق الاجتماعي والتقني والتعليم

تم تطويره كجزء من مشروع باسم Towards Knowledge-based Economies in APEC من قبل اللجنة الاقتصادية لـ Asia Pacific Economic Cooperation - APEC Economic Committee في 1999م، ويهدف هذا المشروع إلى توفير أداة تحليلية لتعزيز فاعلية استخدام المعرفة، وهو يقوم على أربعة محاور كل محور يتكون من مجموعة من المؤشرات هـ: بيئة الأعمال، وبنية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و نظام الابتكار، وتنمية الموارد البشرية [29]:

(هـ) مؤشرات مكتب الإحصاء الأسترالي:

تم تطويره في عام 2001م لقياس المعرفة في الاقتصاد والمجتمع الأسترالي، ويتكون من خمسة أبعاد منها ثلاثة أساسية هي: الابتكار وريادة الأعمال، ورأس المال البشري، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى بعدين لدعم الأبعاد الأساسية وهما بعد السياق، وبعد التأثير الاقتصادي والاجتماعي [30].

(و) مؤشرات الاقتصاد المعرفي حسب الاتحاد الأوروبي:

وهو مشروع تم تقديمه من قبل الاتحاد الأوروبي عام 2008م لتقديم مجموعة من المؤشرات لقياس اقتصاد المعرفة، وهو قائم على ثلاث مجموعات؛ الأولى: الخصائص والدوافع، والثانية: المخرجات والأداء الاقتصادي، والمجتمع والاقتصاد القائم على المعرفة، والثالثة: العولة [28].

(ل) مؤشر معهد النيل الدولي:

ويرتكز على أربعة ركائز أساسية لتقييم الدول التي تريد التحول للاقتصاد المعرفي ويقاس تقدمها بمستوى متدرج من (صفر) كحد أدنى حتى (10) كحد أقصى، من خلال مؤشرين يتمثلان في (مؤشر المعرفة – ومؤشر اقتصاد المعرفة) [37].

ومن خلال التحليل الأولي للمؤشرات السابقة نجد أنها تشترك جميعها في طريقة التحليل لبينة الاقتصاد القائم على المعرفة، ولكن هناك بعض الاختلافات الجوهرية وفقاً لأولويات كل دولة أو منطقة في بنائها للمؤشر بغض النظر عن باقي محددات المعرفة المتفق عليها دولياً، الأمر الذي أوجد بعض القصور فمثلاً: اقتصر مؤشر APEC على الابتكار في تقييم المعرفة، وأشار مؤشر مكتب الإحصاء الأسترالي إلى أهمية العوامل الاجتماعية والآثار الإيجابية والسلبية لعدم توفير قسط وافر من المعرفة لمختلف الطبقات الاجتماعية، كما نلاحظ أيضاً تركيز المؤشرات على الجانب التكنولوجي والتقني في صياغة المؤشرات وعدم الاهتمام بباقي الجوانب المؤثرة مثل الثقافي والاجتماعي، كما أنه لا يوجد معيار شامل أو متفق عليه لقياس المعرفة والاقتصاد المعرفي للدول ولو طبقت المؤشرات على عشرة دول مثلاً لاختلف ترتيب كل دولة في كل مؤشر عن الآخر.

(4) كليات المجتمع:

كلية المجتمع مؤسسة بها عدد من البرامج والتخصصات الدراسية لمدة سنتين أو ثلاث سنوات دراسية على المستوى المتوسط بين المرحلة الثانوية والمرحلة الجامعية وتمتاز برامج هذه المؤسسة بالشمول والمرونة لتتلاءم مع حاجات الأفراد والمجتمع ومع حاجات خطط التنمية من الكوادر البشرية، وتستهدف كليات المجتمع التأهيل لوظائف يحتاجها سوق العمل في المجتمع المحلي، والمساهمة في استيعاب خريجي الثانوية العامة ممن لديهم الميول للتخصصات العلمية ورغبتهم في سرعة التأهيل، والتهيئة لاستكمال الدراسة من وإلى التعليم الجامعي.

- قيمة إضافية مميزة Characteristic Additional Value تعتمد على (جودة البحوث- القدرة على الابتكار والإبداع- مدى مشاركة المعرفة).

- تسجيل المعلومات Registering of Information تعتمد على (التكنولوجيا الحالية- الرغبة في التوثيق الجيد- التكنولوجيا المتقدمة).

- إثبات المعلومات الجديدة Prove of New Information تعتمد على القدرة على تطبيق الدليل على المفهوم- القدرة على تنفيذ الحل- وجود التسهيلات (الضروري).

- حماية المعرفة Protecting of Knowledge تعتمد على فاعلية نظام حماية الملكية الفكرية.

- تقاسم المعلومات المطلق Absolute Sharing of Information تعتمد على (الرغبة في تقاسم المعلومات – إقامة ورش العمل والندوات والمؤتمرات والمناقشات العلمية والحوارات واللقاءات).

(3) مؤشرات قياس الاقتصاد المعرفي:

هناك عدد من المؤشرات التي تدل على مدى النجاح في التوجه إلى الاقتصاد المعرفي، وتقيس المؤشرات مدخلات المعرفة ومخزونها وطرق تداولها، ونشرها، ومخرجاتها، وإدارتها، وفيما يلي أهمها:

(أ) مؤشر البنك الدولي [25]

عمل معهد البنك الدولي على تطوير أداة باسم منهجية تقييم المعرفة لقياس مدى قدرة الدول على إنتاج وتبني ونشر المعرفة، وتتكون من 148 متغير لـ 146 دولة لقياس أدائها بناءً على أربعة ركائز أساسية وهي: الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي، التعليم والمواد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونظام الابتكار، ويتم قياس تلك المتغيرات بناءً على مقياس من 10:0 مقارنة بالدول الأخرى موضع المقارنة.

(ب) مؤشر المعرفة العربي العالمي:

أطلق مشروع المعرفة العربي "مؤشر المعرفة العربي" في المنطقة العربية، بما يراعي خصوصيات المنطقة العربية وسياقاتها الثقافية واحتياجاتها وتحدياتها التنموية، كما يأخذ في الاعتبار الدور المحوري للشباب العربي كأحد أهم العناصر اللازمة لبناء مجتمعات المعرفة، ويركز مؤشر المعرفة العربي على عدد من القطاعات الحيوية كالتعليم ما قبل الجامعي، التعليم التقني والتدريب المهني، التعليم العالي، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبحث والتطوير والابتكار، محتويًا على أكثر من 300 مؤشرًا في مختلف تلك القطاعات، وتم إعداد منهجية المؤشر واختيار المؤشرات عبر استشارات مكثفة مع خبراء وأكاديميين محليين وإقليميين ودوليين عن طريق ورش عمل إقليمية في المنطقة العربية.

وقد وسّع المؤشر الآن نطاق تغطيته ليشمل 131 من جميع أنحاء العالم تحت عنوان "مؤشر المعرفة العالمي"، ليصبح بذلك مؤشرًا للمعرفة من المنطقة العربية إلى العالم، وتجدر الإشارة إلى أنه تم نشر مؤشر المعرفة العربي في عامي 2015 و2016 وفي عام 2017، تم إطلاق مؤشر المعرفة العالمي [26].

(ج) مؤشرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية [27]:

تم وضعه عام 1996م، وهو قائم على خمسة محاور رئيسية هي: الاقتصاد القائم على المعرفة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وسياسات العلوم والتقنيات، والعولة، والمخرجات والتأثير [28].

(د) مؤشرات التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ APEC:

وبالنسبة لطبيعة المهارات التي يتطلبها مجتمع المعرفة، يشير كل من إيفان وبيتر وجون [35] إلى أن رجال الأعمال يتوقعون أن أكثر المهارات من حيث الأهمية في السنوات الخمسة المقبلة تتمثل في مهارات: التفكير النقدي وحل المشكلات، وتطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والعمل الجماعي، والتعاون، والإبداع والابتكار، والتعامل بفاعلية مع التنوع المعرفي.

ولعل كل ما تقدم لا يمكن أن يتم بين عشية وضحاها بل لابد من الرضا بالتطور التدريجي مع بذل المزيد من الجهد للأخذ بأسباب الولوج للاقتصاد المعرفي في كليات المجتمع، وهذا بطبيعة الحال يتطلب قيادات أكاديمية واعية بطبيعة الاقتصاد المعرفي وفلسفته مفهوماً وهدفاً وطرقاً وآليات، وهذا ما سوف تكشف عنه الدراسة في جانبها الميداني.

#### 4. الطريقة والإجراءات

##### أ. مجتمع وعينة الدراسة

تمثل مجتمع الدراسة في القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية والبالغ عددها (42) موزعة بمختلف المناطق بالجامعات القديمة والناشئة وهم عمداء الكليات ووكلائها ورؤساء الأقسام الأكاديميين والبالغ عددهم (289) منهم (42) عميداً، و(68) وكيلاً، و(179) رئيس قسم، وبناءً على تطبيق معادلة "استيفن ثامبسون" في اختيار حجم العينة من مجتمعات الأصل، فإنه يمكن سحب عينة عشوائية ممثلة لهذا المجتمع، وهي نفس نتيجة الجداول الإحصائية لـ "كيرجسي ومورجان، ووفقاً للمعادلة المذكورة تصبح عينة الدراسة على إجمالي الفئات الثلاث (165) في حدها الأدنى، والعينة بشكلها الحالي عشوائية طبقية، فهي عشوائية لأنه روعي في اختيارها تطبيق المنهجية المعروفة في اختيار العينات العشوائية، وهي طبقية لأنها شملت قيادات أكاديمية من المستويات المختلفة، كما شملت نطاقات أكاديمية وجغرافية متنوعة، كما ضمت العينة قيادات من الذكور والإناث، وقد بلغ عدد أفراد العينة الذين خضعوا للدراسة (150) فرداً من كليات المجتمع بالمملكة العربية السعودية، وذلك بعد استبعاد الاستثمارات التي لم ترد. ويعرض الجدول التالي تصنيف عينة الدراسة الأصلية والفاقد منها وعدد الاستثمارات الذين خضعت استثماراتهم للتحليل الإحصائي:

جدول 1

يبين تصنيف العينة من حيث المجتمع الأصلي والفاقد منهو العدد النهائي للعينة

الإجمالي	ناشئة		قديمة		الجامعة	تصنيف العينة	
	رؤساء أقسام	وكلاء	عمداء	رؤساء أقسام			وكلاء
289	91	43	24	88	25	18	المجتمع الأصلي
165	38	31	19	40	20	17	العينة المختارة
130	40	21	12	31	13	13	العينة النهائية

تكن متضمنة بالصورة الأولية للاستبانة، و في ضوء هذا فقد ظهرت الاستبانة في صورتها النهائية متضمنة (70) فقرة موزعة على ستة محاور هي (معنى الاقتصاد المعرفي) وقد تضمن (12) فقرة، و (القوى البشرية الماهرة) وتضمن (8) فقرات، و (بنية تحتية تكنولوجية) وتضمن (15) فقرة، و (نظام للابتكار فعال) وتضمن (10) فقرات، و (نظام اقتصادي مؤسسي) وتضمن (13) فقرة، و (الدعم المجتمعي) وتضمن (12) فقرة، هذا وقد شملت بدائل الاستجابة في الاستبانة، خمسة بدائل هي (موافق جداً) – موافق – متردد – غير

وتقوم فلسفة كليات المجتمع على تقديم دراسات جامعية في تخصصات تخدم سوق العمل، مع المرونة في اختيار التخصصات وتصميم المناهج وإعداد الخطط الدراسية وإقرارها وانتقاء والمدربين وبرامج تدريب الطلاب، والارتباط بين كليات المجتمع ومجتمعاتها المحيطة بها هذا الارتباط يوصل لمفهوم التعليم من أجل العمل الذي يسهم في خدمة المجتمع وتلبية متطلباته في كافة المهن والتخصصات.

وتؤدي كليات المجتمع دورها بعدد من الوظائف المهمة وهي: وظيفة التعليم الانتقالي، والتدريب المهني، والتربية العامة والوطنية، وتعليم الكبار والتعليم المستمر، والتطوير التعليمي، وأخيراً الوظيفة الإرشادية والتوجيهية، ووظيفة خدمة المجتمع [31].

ووظيفة التعليم الانتقالي التي تقوم بها كليات المجتمع، والتي تتمثل في تقديمها برنامجاً دراسياً لمدة سنتين مماثلاً للبرامج التي تقدمها الجامعة في السنتين الأوليين، بحيث يستطيع الطالب بعد إتمامه هاتين السنتين بنجاح أن ينتقل إلى السنة الثالثة في الجامعة بجميع المواد التي درسها نظراً للتماثل في برامج كلية المجتمع والجامعة بوشيت [32]، وهذه الوظيفة تجعل كليات المجتمع مرحلة غير منتهية لعدد غير قليل من طلابها والذين يستكملون دراساتهم الجامعية، ولعل ذلك يجعل كليات المجتمع في مقدمة مؤسسات التعليم العالي ذات الأولوية بتضمين الاقتصاد المعرفي فلسفتها وبرامجها وكافة نواحي العمل النشاط بها.

وبناءً على ذلك فقد أصبح على كليات المجتمع كما يرى جوروز [33] أن تنتج قوة عاملة ذات توجه استثماري وقدرة على التعلم ومهارات الثقافات والمهارات اللازمة للتكيف مع الطرق المتعددة الجديدة لاستخدام المعرفة وتنظيم العمل لإنتاج البضائع والخدمات عالمياً، كما أنه يجب على البحث العلمي أن ينتج أنشطة تجارية تناسب التحول نحو الاقتصاد المعرفي.

وفيما يتعلق بمدى قيام كليات المجتمع بتعليم المهارات المطلوبة لاقتصاد المعرفة، يرى توني [34] أنه من المستحيل التنبؤ أو الحكم على أنواع العمل أو الأعمال التجارية أو نوعية الصفقات في المستقبل، وأنه يجب أن تعمل في اتجاهين، الأول: تحديد هذه المهارات وتضمينها داخل البرامج الأكاديمية من ناحية، والثاني: أن يتم تطوير هذه المهارات للتأكد بصفة مستمرة من أمهات المهارات المطلوبة في الاقتصاد المعرفي.

(2) أداة الدراسة (الاستبانة):

مر إعداد الاستبانة بمرحلتين للوصول بها إلى صورتها النهائية الصالحة للتطبيق، فأما المرحلة الأولى: فتضمنت الاستبانة في صورتها الأولية عدد (78) فقرة، تم عرضها على بعض أساتذة الإدارة والتخطيط التربوي لإبداء الرأي في مدى مناسبة العبارات وارتباطها بموضوع الدراسة، وأما المرحلة الثانية: فتضمنت مراجعة الاستثمارات ودراسة ما بها من ملحوظات، حيث تم استبعاد بعض الفقرات وإعادة صياغة البعض الآخر وإضافة فقرات لم

## درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي دراسة ميدانية

سعود الرويلي  
موافق - غير موافق جداً)، وقد تم إعطاء درجات لهذه البدائل من 5 إلى 1 على التوالي.

(1) صدق الأداة:

• الصدق الظاهري:

للتأكد من صدق الأداة تم عرضها على مجموعة من المحكمين وهم أساتذة في مجال الإدارة والتخطيط التربوي، للتأكد من قدرتها على قياس ما أعدت من أجله ومدى ارتباط العبارات بكل محور من المحاور الكلية، وجاءت نسبة اتفاق عالية وصلت إلى (85 %)، حول صياغة عبارات الاستبانة وارتباط العبارات بالمحاور، وقد تم مراجعة صياغة بعض العبارات طبقاً لأراء الأساتذة المحكمين، وأجريت التعديلات اللازمة.

• صدق (الاتساق الداخلي): (ن = 80)

أجري حساب الصدق بطريقة الاتساق الداخلي على عينة قوامها (80) ثمانون من القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية (من داخل العينة الكلية)، وتم حساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتهي إليه، وقد أسفرت نتيجة معاملات الارتباط، كما هو مبين في الجدول رقم (2) على:

- أن جميع مقومات الاقتصاد المعرفي الستة قد حققت ارتباطات دالة مع الدرجة الكلية للاستبانة عند مستوى دلالة 0.01 وتراوحت معاملات الارتباط بين (0.820 - 0.936) مما يدل على أن الاستبانة في صورته النهائية تتسم بدرجة عالية من صدق الاتساق الداخلي، كما يشير ذلك إلى أن جميع فقرات ومجالات الاستبانة تشترك في قياس الوعي بمقومات الاقتصاد المعرفي لدى أفراد العينة.

### جدول 2

يبين ارتباطات درجات مجالات الاستبانة مع الدرجة الكلية للاستبانة

المجال	معامل الارتباط	مستوي الدلالة
معنى الاقتصاد المعرفي	0.936	دالة عند 0.01
القوى البشرية	0.923	دالة عند 0.01
البنية التحتية	0.820	دالة عند 0.01
نظام فعال للابتكار	0.933	دالة عند 0.01
نظام اقتصادي مؤسسي	0.907	دالة عند 0.01
الدعم المجتمعي	0.859	دالة عند 0.01

- كما أُجري أيضاً حساب معامل الارتباط بين درجة كل مفردة والدرجة الكلية للأداة في الاستبانة، وقد تراوح معامل الارتباط بين (0.61، 0.69)

### جدول 3

يبين ارتباط درجة كل فقرة من الاستبانة مع درجة المجال الذي تنتهي إليه

الاقتصاد المعرفي	القوى البشرية	البنية التحتية	نظام فعال للابتكار	نظام اقتصادي مؤسسي	الدعم المجتمعي
الفقرة	الفقرة	الفقرة	الفقرة	الفقرة	الفقرة
معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط	معامل الارتباط
1	0.60	0.63	0.66	0.68	0.68
2	0.62	0.64	0.62	0.62	0.67
3	0.61	0.64	0.62	0.65	0.66
4	0.65	0.62	0.60	0.61	0.65
5	0.64	0.65	0.61	0.60	0.65
6	0.63	0.65	0.62	0.65	0.62
7	0.62	0.65	0.67	0.65	0.67
8	0.64	0.67	0.69	0.62	0.69
9	0.65	-	0.62	0.61	0.67
10	0.63	-	0.66	0.65	0.62
11	0.64	-	0.68	-	0.64
12	0.67	-	0.69	-	0.60
-	-	-	0.63	0.63	0.66
-	-	-	0.68	-	0.63
-	-	-	0.66	-	0.67

(ب) ثبات الأداة:

القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية (من داخل العينة الكلية)، وكانت معاملات "ألفا" كما يوضحها الجدول (4) التالي:

أجري حساب ثبات الأداة بطريقة كرونباخ ألفا على عدد (80) من

جدول 4

معاملات كرونباخ ألفا بين الدرجات الكلية للمجالات مع الدرجة الكلية للاستبانة

معامل ألفا	معنى الاقتصاد المعرفي	القوى البشرية الماهرة	البنية التحتية	نظام الابتكار	نظام اقتصادي مؤسسي	الدعم المجتمعي
0.635	0.541	0.506	0.477	0.552	0.546	

وكما هو واضح من الجدول (4) أن كل القيم على درجة مقبولة من الدلالة مما يجعلنا نطمئن لثبات الأداة.

(3) الأساليب الإحصائية:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لحساب المعاملات الاحصائية التالية:

- معامل ارتباط بيرسون: للتحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

- معادلة كرونباخ ألفا: لحساب الثبات.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

(4) المعيار الإحصائي:

يود الباحث أن يشير بداية أنه لتحديد طول خلايا المقياس الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح، بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية.

طول الفئة = (أكبر قيمة - أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = (5 - 1) ÷ 5 = 0.80

والجدول (5) التالي يوضح المعيار الاحصائي لتوزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة.

جدول 5

توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة الدراسة

المقياس	وزنه	قيمة المتوسط الحسابي
مرتفعة جداً	5	من 4.20 إلى 5
مرتفعة	4	من 3.40 إلى أقل من 4.20
متوسطة	3	من 2.60 إلى أقل من 3.40
منخفضة	2	من 1.80 إلى أقل من 2.60
منخفضة جداً	1	من 1 إلى أقل من 1.80

5. النتائج ومناقشتها

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة على محاور الاستبانة الستة، والجدول (6) التالي يبين ذلك:

(1) نتائج السؤال الأول ومناقشتها:

ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي؟

جدول 6

استجابات أفراد العينة على مقومات الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

المقومات	عدد الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
معنى الاقتصاد المعرفي	12	3,87	,77	3	مرتفعة
القوى البشرية الماهرة	8	2,56	,55	5	منخفضة
البنية التحتية	15	3,76	,74	4	مرتفعة
نظام للابتكار الفعال	10	4,28	,90	2	مرتفعة جداً
نظام اقتصادي مؤسسي	13	3,87	,74	3	مرتفعة
الدعم المجتمعي	12	4,81	,91	1	مرتفعة جداً
الدرجة الكلية	70	3,86	,77	-	مرتفعة

ويتفق هذه النتائج في جزء كبير منها مع ما توصلت إليه دراسة نجاة الصانغ [4] أن دور إقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية كان مرتفعاً. ولمزيد من التفاصيل تنتقل الدراسة لمناقشة الأسئلة الفرعية من خلال الجداول الخاصة بكل محور من المحاور السابقة والتي توضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجالات الاقتصاد المعرفي على التوالي:

(2) نتائج السؤال الفرعي الأول ومناقشتها:

ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمعنى الاقتصاد المعرفي؟

يتضح من الجدول رقم (6) أن درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بالمقومات الستة للاقتصاد المعرفي (مرتفعة)، وجاءت درجات الوعي مرتبة كما يلي:

- جاء "الدعم المجتمعي في المرتبة الأولى" بمتوسط حسابي (4,81) بدرجة مرتفعة جداً، يليه "نظام للابتكار الفعال" بمتوسط حسابي (4,28) بدرجة مرتفعة، ويليه "معنى الاقتصاد المعرفي" ونظام اقتصادي مؤسسي بمتوسط حسابي (3,87) بدرجة مرتفعة، ثم "البنية التحتية" بمتوسط حسابي (3,76) بدرجة مرتفعة، وأخيراً "القوى البشرية الماهرة" (2,56) بدرجة منخفضة،



للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة، والجدول (7) يبين ذلك:

## جدول 7

استجابات أفراد العينة على فقرات مجال معنى الاقتصاد المعرفي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	الاقتصاد المعرفي يعني:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	هجرة القيمة من العناصر المادية إلى المعلومات.	4.01	0.94	1	مرتفعة جداً
2	ارتباط العوائد بقانون الأصول الرقمية غير المستهلكة.	4.00	0.94	2	مرتفعة جداً
3	استغلال العقل البشري في بناء رأس المال المعرفي.	3.96	0.89	3	مرتفعة
4	الاقتناع بأن المعرفة سلعة عالمية وحكر على منتجها.	3.84	0.93	6	مرتفعة
5	استخدام تقنيات المعرفة كالهندسة المعرفية وإدارتها.	2,13	1,16	12	منخفضة
6	ينبع من إدراك مكانة المعرفة والتكنولوجيا.	2,73	1,46	11	متوسطة
7	تكون فيه المعرفة منتجاً في مجتمع المعلومات.	3.93	1.04	4	مرتفعة
8	يعنى بتكوين ونشر وتبادل وتوظيف المعرفة.	3.85	0.94	5	مرتفعة
9	إخضاع المجتمع وثقافته لطبيعة الفكر المعرفي.	3.82	0.96	7	مرتفعة
10	ليس مجرد مواجهة المعرفة المتنامية.	3.79	1.00	8	مرتفعة
11	تحويل المعرفة من رصيد للاستهلاك إلى ثروة معرفية.	3.76	0.97	9	مرتفعة
12	نمو رأس المال غير الملموس على المستوى الاقتصادي.	3.64	1.05	10	مرتفعة

والتكنولوجيا" بمتوسط حسابي (2,73) بدرجة متوسطة، وتفسر ذلك قد يرجع إلى خلط في المفاهيم لدى القيادات الأكاديمية، حيث تشير العبارتان إلى معنى الاقتصاد القائم على المعرفة وليس الاقتصاد المعرفي، حيث يعني الأول بمحاولة استخدام منجزات التكنولوجيا في البناء الاقتصادي المستهدف، بينما يركز الاقتصاد المعرفي على محاولة إنتاج المعرفة التي تصنع التكنولوجيا، وليس استخدام منجزات التكنولوجيا التي تأسست على معرفة تم انتاجها في الغرب، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الأغا [7] إلى أن درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى لواقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي جاءت بدرجة متوسطة، ودراسة غازي والحاج [6] إلى درجة متوسطة في تقدير عينة الدراسة للقيمة المضافة لمشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي على الإدارة المدرسية.

(3) نتائج السؤال الفرعي الثاني ومناقشتها:

ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية القوى البشرية في الاقتصاد المعرفي؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة على محور القوى البشرية المتعلمة الماهرة، والجدول (8) التالي يبين ذلك:

جدول 8 استجابات أفراد العينة على فقرات مجال القوى البشرية الماهرة مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	يتحقق الاقتصاد المعرفي بامتلاكنا قوى بشرية قادرة على:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	إنشاء نظام المعرفة وتنظيمه ومتابعته.	3.87	0.95	1	مرتفعة
2	دمج التكنولوجيات الحديثة في العمل.	3.86	0.91	2	مرتفعة
3	استخدام تكنولوجيا المعلومات بقدرات فائقة.	3.84	0.97	3	مرتفعة
4	الإضافة إلى الرصيد الإنساني من المعرفة.	2,67	1,36	7	متوسطة
5	ترقية مهاراتها وتكييفها مع المعرفة العالمية باستمرار.	3.78	0.98	5	مرتفعة
6	نشر وتسويق وتحقيق القيمة المضافة للمعرفة.	2,11	1,38	8	منخفضة
7	امتلاك المهارات التقنية والمعرفية النادرة.	3.79	1.00	4	مرتفعة
8	الاستمرار في التعلم وارتداد آفاق في الإبداع والابتكار	3.77	1.03	6	مرتفعة

إلى الرصيد الإنساني من المعرفة بمتوسط حسابي (2.67) بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تشير إلى مستوى متوسط ومنخفض من الوعي بالدور الذي يمكن أن تلعبه القوى البشرية الماهرة في تحقيق الاقتصاد المعرفي في تحقيق القيمة المضافة للمعرفة بإتقان عملية نشرها وتسويقها في سوق المال والتجارة، وأيضاً أهمية وجود قوى بشرية تنتج المعرفة وتخزينها وتعيد إنتاجها حالما تتوفر الظروف واقتضت الحاجة لها، وهي بقيامها بهذه المهمة تصبح فعالة في اتجاهين الأول هو الاتجاه المحلي حيث تضيف إلى المعرفة في بلد منشأها، ثم تسهم في تراكم المعرفة على المستوى الإنساني بشكل عام، مع الاحتفاظ بسريرتها وتوطئتها، وتتفق هذه النتيجة مع ما انتهت إليه دراسة صالح الجالولي [36] بضرورة عقد ورش عمل ودورات تدريبية لمديري المدارس للوقوف على مبادئ الاقتصاد المعرفي في المجال الإداري، وخاصة في مجال تطوير القوانين، واكتساب المعرفة العالمية، وإيجاد المعرفة المحلية، ودعم الابتكار والإبداع.

(4) نتائج السؤال الفرعي الثالث ومناقشتها:

- ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية نظام للابتكار الفعال في الاقتصاد المعرفي؟  
للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة على هذا المحور، والجدول (9) التالي يبين ذلك:

جدول 9

استجابات أفراد العينة على فقرات مجال نظام فعال للابتكار مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
	<b>ينهض الاقتصاد المعرفي بنظام فعال للابتكار يكون:</b>			
1	3.93	1.04	1	مرتفعة
2	3.85	0.94	2	مرتفعة
3	3.82	0.96	3	مرتفعة
4	3.79	1.00	4	مرتفعة
5	3.25	1.05	5	متوسطة
6	3.64	1.05	6	مرتفعة
7	3.85	.94	2	مرتفعة
8	3.75	0.96	4	مرتفعة
9	3.70	0.91	5	مرتفعة
10	3.70	0.91	5	مرتفعة
11	3.58	0.97	9	مرتفعة
12	3.57	0.98	10	مرتفعة
13	3.76	0.97	7	مرتفعة
14	3.64	1.05	8	مرتفعة
15	2.27	1.07	11	منخفضة

مالك لبرنامج متكامل لنشر ثقافة الإبداع والابتكار والتطوير" في الترتيب الثاني مكرر بمتوسط حسابي (3.85) بدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة تبين درجة مرتفعة من الوعي لدى القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع بالدور الذي يمكن أن يقوم به وجود نظام فعال للابتكار والإبداع في تحقيق الاقتصاد المعرفي، خاصة في قدرة هذا النظام في بناء قاعدة تكنولوجية وطنية مؤسسة على المعرفة المنتجة محلياً والانفتاح على المعرفة العالمية دون

يتضح من الجدول (8) أن المتوسط الحسابي لمظاهر مجال القوى البشرية المتعلمة الماهرة من وجهة نظر القيادات الأكاديمية يتراوح بين (3.87-3.75)، وجاءت الفقرة رقم (1) "إنشاء نظام المعرفة وتنظيمه ومتابعته" في أعلى المراتب بمتوسط حسابي (3.87) بدرجة مرتفعة، ثم الفقرة رقم (2) "دمج التكنولوجيا الحديثة في العمل بمتوسط حسابي (3.86) بدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة تشير إلى وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية وجود قوى بشرية على أعلى درجة من الإعداد لتحقيق اقتصاد معرفي متميز، حيث تسهم ليس فقط في إنشاء وتأسيس المعرفة، ولكن أيضاً في عملية إدارة المعرفة ومتابعتها، هكذا بالجمع، بدءاً من التأسيس لنظام فعال للتعامل الناجح مع المعرفة ومتابعة تنفيذه وتحقيق القيمة المضافة له، وقد أدرك القادة الإداريون أيضاً أهمية القوى البشرية في الدمج الناجح للتكنولوجيا التي أبدعها في العمل الهادف لرفع القيمة المضافة، وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة جوزيف ناجوناجو [14] في زامبيا والتي توصلت إلى أن التفكير الناقد يمنح المرء القدرة على حل المشاكل والانخراط في البحوث، ويمهد للأشخاص الذين لديهم القدرة على الانخراط في التعلم مدى الحياة والتكيف مع المعلومات الجديدة.

وعلى الجانب الآخر جاءت في نهاية الترتيب الفقرتان (6) و(4) والمتعلقتان "بقدرته القوى البشرية المتعلمة الماهرة على نشر وتسويق وتحقيق القيمة المضافة للمعرفة" بمتوسط حسابي (2.11) بدرجة منخفضة، و"الإضافة

يتضح من الجدول (9) أن المتوسط الحسابي لمحور أهمية وجود نظام فعال للابتكار والإبداع من وجهة نظر القيادات الأكاديمية يتراوح بين يتراوح بين (3.93-2.27) وجاءت الفقرة رقم "1" متغلغل في الشركات الصناعية ومراكز البحوث والجامعات في أعلى مرتبة بمتوسط حسابي 3.93 بدرجة مرتفعة، ثم الفقرة رقم 2 "مبدع للتكنولوجيا ومطور للرقمية ومستثمراً في الابتكار" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي (3.85)، كذلك الفقرة رقم (7) "

## درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمفومات الاقتصاد المعرفي دراسة ميدانية

بقية العلوم معه، ومن ناحية أخرى رصدت الدراسة مستوى منخفض من الوعي لدى أفراد العينة فيما يتعلق بأهمية الانفتاح على المعرفة العالمية وتكييفها للاحتياجات البيئية المحلية دون الذوبان الكامل فيها، بل تطويعها، وهذا بحد ذاته يتطلب نظاماً فاعلاً للابتكار والإبداع، وهذا ما غاب عن إدراك القيادات الأكاديمية عينة الدراسة.

(5) نتائج السؤال الفرعي الرابع ومناقشتها:

- ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية البنية التحتية في الاقتصاد المعرفي؟  
للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة على هذا المحور، والجدول (10) التالي يبين ذلك:

جدول 10

يبين استجابات أفراد العينة على فقرات مجال البنية التحتية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	يتأسس الاقتصاد المعرفي ويتطور بامتلاكه بنية تحتية تكنولوجية تساعد على:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف.	3.85	1.02	2	مرتفعة
2	تكييف المعرفة مع الاحتياجات المحلية.	3.75	0.96	4	مرتفعة
3	تيسير إمكانية الوصول لمراكز المعرفة.	3.70	0.91	5	مرتفعة
4	ضمان كفاءة الشبكات التي تربط أجهزة الكمبيوتر.	3.70	0.94	5	مرتفعة
5	توفير الدعم الفني لأجهزة وبرامج وشبكات المعلومات	3.20	0.97	8	متوسطة
6	تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.	3.57	0.98	6	مرتفعة
7	التغلب على بعد المسافة.	3.53	0.93	7	مرتفعة
8	انخفاض التكاليف في الوصول لمصادر المعلومات.	4.08	0.84	1	مرتفعة جداً
9	فعالية الاتصالات ونشر المعرفة.	3.83	0.93	3	مرتفعة
10	إنتاج وتوطين التكنولوجيا وتحقيق القدرة التنافسية.	3.31	1.04	7	متوسطة

مقبول إلى حد ما، من الوعي لدى القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية البنية التحتية التكنولوجية في الدعم الفني لأجهزة وبرامج وشبكات المعلومات، والتي بدونها، سيرتبط العمل في جميع النطاقات، وينعكس هذا بالضرورة على إنتاج وتوطين التكنولوجيا بالشكل الذي يسهم في تحقيق معدل عالي من التنافسية المحلية والإقليمية والعالمية، فبدون البنية التحتية لن يتحقق أي مما سبق، ومن ثم البطء الشديد في التحول للاقتصاد المعرفي.

(6) نتائج السؤال الفرعي الخامس ومناقشتها:

- ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية وجود نظام إقتصادي مؤسسي في الاقتصاد المعرفي؟  
للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة على هذا المحور، والجدول (11) يبين ذلك:

استيرادها بل إعادة إنتاجها وتشغيلها. ولعل حرص القيادات الأكاديمية على التسليح بالخبرات والتجارب ومخزون الخبرة الذي يمكنهم إدراك قيمة الابتكار والإبداع في مجال صناعة المعرفة.

على الجانب الآخر جاءت الفقرتان (5) و (15) في نهاية الترتيب وهما يتعلقان بأهمية " تداخل التخصصات في تطوير المعرفة " بمتوسط حسابي (2.27) بدرجة منخفضة، وأهمية توفر نظام للابتكار والإبداع " قادر على تكييف المعرفة العالمية للاحتياجات المحلية " بمتوسط حسابي (3,25) بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تبين درجات متوسطة للوعي لدى القيادات الأكاديمية فيما يتعلق بأهمية مدخل تداخل التخصصات في إنتاج المعرفة، فقد أصبح من المتفق عليه عالمياً في المداخل المنهجية لإنتاج والتعامل مع المعرفة اعتماد تداخل التخصصات المتنوعة في البحث العلمي المنتج للمعرفة والمطور لها، فمن غير المنطقي أن يقوم علم واحد بإنتاج المعرفة دون تضافر

يتضح من الجدول (10) أن المتوسط الحسابي لمحور البنية التحتية يتراوح بين (3.31- 4.08) بدرجة ما بين المتوسطة والمرتفعة جداً، وجاءت الفقرة رقم 8 " والمتعلقة بأهمية البنية التحتية في إنخفاض التكاليف في الوصول لمصادر المعلومات " في أعلى مرتبة بمتوسط حسابي (4.08) بدرجة مرتفعة جداً، ثم الفقرة رقم 1 " والمتعلقة بتسهيل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف " بمتوسط حسابي (3,85) بدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة توضح مدى الوعي المتوفر لدى القيادة الأكاديمية بكليات المجتمع بدور البنية التحتية التكنولوجية في تسهيل نشر المعرفة وخفض تكاليفها بما ينعكس على ارتفاع نسبة القيمة المضافة للنتائج المعرفي الكلي.

وعلى الجانب الآخر جاءت الفقرة (5) " والمتعلقة بدور البنية التحتية في " توفير الدعم الفني لأجهزة وبرامج وشبكات المعلومات " بمتوسط حسابي (3.20) بدرجة متوسطة في نهاية الترتيب، يليها الفقرة (10) والمتعلقة بدور البنية التحتية في " إنتاج وتوطين التكنولوجيا و تحقيق القدرة التنافسية " بمتوسط حسابي (3,31) بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة توضح مستوى

استجابات أفراد العينة على فقرات مجال نظام اقتصادي مؤسسي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	لكي يتحقق الاقتصاد المعرفي يلزم توفر نظام اقتصادي مؤسسي يوصل إليه بالمواصفات التالية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تتوفر فيه حوافز للاستخدام الفعال وخلق المعرفة.	3.95	0.82	1	مرتفعة
2	يوفر أساساً وسياسات داعمة للتحويل الكلي والمنافسة.	3.35	1.25	12	متوسطة
3	منفتح على الصعيد الدولي من حيث التجارة والصناعة	3.89	0.90	2	مرتفعة
4	خال من مختلف سياسات الحماية لتعزيز المنافسة.	3.86	0.95	3	مرتفعة
5	مسلح بقوانين تدعم وتنفذ قواعد التجارة.	3.83	0.87	4	مرتفعة
6	نظام مؤسسي خال من الفساد.	3.74	0.89	6	مرتفعة
7	حام لحقوق الملكية الفكرية وينفذ قوانينها بصرامة.	2.46	1.09	11	منخفضة
8	مركز على بحث علمي مبتكر ومدعوم مالياً.	3.86	0.89	3	مرتفعة
9	مركز على معرفة تحدد طبيعته ونشاطاته وتقنياته.	3.77	0.97	5	مرتفعة
10	ضامن لإنتاج المعرفة الجماعية وإعادة إنتاجها ونشرها.	3.69	0.92	7	مرتفعة
11	لديه حافز اقتصادي يوفر سياسات اقتصادية جيدة.	3.68	0.94	8	مرتفعة
12	مالك لمؤسسات تسمح بتعبئة الموارد وتخصيصها.	3.63	1.02	9	مرتفعة
13	قادر على استخدام المعرفة في الاقتصادي المحلي.	3.61	0.97	10	مرتفعة

نهاية الترتيب بدرجة منخفضة، يلها الفقرة (2) والمتعلقة بوجود نظام اقتصادي " يوفر أساساً وسياسات داعمة للتحويل الكلي والمنافسة" بمتوسط الحسابي (3,35) بدرجة متوسطة، وهذه النتيجة تشير إلى غياب مفهوم الملكية الفكرية وضمانات حمايتها لاستمرار إنتاج المعرفة من موطئها الأصلي وتداولها بين دول العالم، ناهيك عن حالة من الملل و قلة الثقة في إمكانية توفر نظام اقتصادي مؤسسي قادر على التحويل الكلي للاقتصاد المعرفي وتحقيق المنافسة مع غيره من النظم العالمية.

(7) نتائج السؤال الفرعي السادس ومناقشتها:

- ما درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية الدعم المجتمعي في الاقتصاد المعرفي؟  
للإجابة عن هذا السؤال قام الباحث باستخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لاستجابات أفراد العينة على هذا المحور، والجدول (12) يبين ذلك:

يتضح من الجدول (11) أن المتوسط الحسابي لمحور أهمية توفر نظام اقتصادي مؤسسي يتراوح بين (3,35-3,95) بدرجة ما بين متوسطة ومرتفعة، وجاءت الفقرة رقم (1) والمتعلقة بوجود نظام اقتصادي " تتوفر فيه حوافز للاستخدام الفعال وخلق المعرفة " في أعلى مراتب بمتوسط حسابي (3,95)، والفقرة رقم (3) والمرتبطة بأهمية أن يكون النظام الاقتصادي " منفتح على الصعيد الدولي من حيث التجارة والصناعة " بمتوسط الحسابي (3,89) بدرجة مرتفعة، وهذه النتيجة تبين مستوى مرتفع من الوعي لدى القيادة الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية، حيث أن تأكيدهم على ضرورة تحل النظام الاقتصادي المؤسسي بنظام للحوافز لدعم عملية إنتاج المعرفة وإدارتها، عامل مهم لقياس مدى وعيمهم بأهمية التحفيز المادي والمعنوي لفئة من البشر يعملون في ميدان رفيع المستوى وهو إنتاج المعرفة، ومن ناحية أخرى فإن تأكيد الانفتاح على الصعيد الدولي في مجال تسويق المعرفة إنما يشير إلى أهمية قناعتهم ببعده العالمية في تداول المعرفة من مركز القوة. على الجانب الآخر جاءت الفقرة (7) والمرتبطة بوجود نظام اقتصادي " حام لحقوق الملكية الفكرية وينفذ قوانينها بصرامة " بمتوسط الحسابي (2,46) في

جدول 12 استجابات أفراد العينة على فقرات مجال الدعم المجتمعي مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية

م	لكي يتحقق الاقتصاد المعرفي يلزمه دعماً مجتمعياً واعياً بأهمية:	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	الدعم السياسي واللوجستي بالقدر الكافي.	3.95	0.87	3	مرتفعة
2	الابتعاد عن استيراد السياسات والخطط التعليمية.	3.86	0.89	4	مرتفعة
3	الربط بين السياق الاجتماعي وصناعة التكنولوجيا.	3.77	0.97	5	مرتفعة
4	مراعاة الواقع الاجتماعي بناء نظام تعليمي متقدم.	3.69	0.92	6	مرتفعة
5	توطين الاقتصاد المعرفي في تحقيق التقدم.	3.68	0.94	7	مرتفعة
6	توطين وترسيخ البحث العلمي والابتكار.	3.63	1.02	8	مرتفعة
7	نجاحنا في المؤشرات العالمية ليس نهاية المطاف.	2.81	1.24	10	مرتفعة
8	التعليم والتدريب ضروريان لرفع معدل التقدم التقني.	3.22	1.16	9	مرتفعة
9	التعليم يطلق إبداعات الأفراد وتوظيفها وتطويرها.	3.56	1.03	11	مرتفعة
10	سياسات التعليم العربية سبب الفجوة المعرفية.	4.05	0.94	1	مرتفعة جداً
11	المناهج الدراسية الداعمة للتفكير الناقد والاستقلالية.	4.03	0.89	2	مرتفعة جداً
12	تغيير السياسات التعليمية والتنظيمية مطلب حتى.	4.03	0.88	2	مرتفعة جداً

تعزيز سياسي واجتماعي قبل التعزيز التكنولوجي والمعلوماتي، كما توصلت دراسة شاه بانو [10] في باكستان إلى عوامل خارجية تسهل عملية تكوين الاقتصاد القائم على المعرفة منها: الحكم الرشيد، والاستقرار السياسي، وإطار السياسات الفعالة وتعزيز المؤسسات (الحكومية، المؤسسات القضائية، المؤسسات التعليمية والمالية).

#### 6. التوصيات

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- أن أعلى درجة لوعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي تمثلت في وعيمهم بأهمية الدعم المجتمعي كمقوم من مقومات الاقتصاد المعرفي "بمتوسط حسابي (4,81) بدرجة مرتفعة جداً.  
- أن أقل درجة لوعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بمقومات الاقتصاد المعرفي تمثلت في وعيمهم بأهمية القوى البشرية الماهرة كمقوم من مقومات الاقتصاد المعرفي "بمتوسط حسابي (2,56) بدرجة منخفضة.

- أن درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية وجود نظام للابتكار الفعال " وبأهمية إدراك معنى الاقتصاد المعرفي ودلالاته لتحقيق الاقتصاد المعرفي، مرتفعة، بمتوسط حسابي (3,87).

- أن درجة وعي القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية بأهمية وجود البنية التحتية "لتحقيق الاقتصاد المعرفي مرتفعة بمتوسط حسابي 3,76. توصيات الدراسة:

في ضوء النتائج التي أسفر عنها الجانب الميداني للدراسة، ونتائج الدراسات السابقة ذات الارتباط بموضوع الدراسة، وأيضاً على ضوء التوجهات المتنامية لولاة الأمر (يحفظهما الله) للولوع إلى الاقتصاد المعرفي واتخاذ كافة التدابير الموصلة له، لذا توصي هذه الدراسة بما يلي:

- وضع مؤشرات واضحة لتعريف القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع بأساليب الاقتصاد المعرفي، وأهمية رفع مستوى تطبيق الاقتصاد المعرفي من خلال استخدام التقنيات الحديثة.

- تعزيز قدرة القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع في الحصول على المعرفة واستخدامها وتبادل الخبرات واستقطابها.

- عقد الدورات التدريبية للقيادات الأكاديمية بكليات المجتمع حول عمليات الاقتصاد المعرفي.

- العناية بالبحث العلمي، والاهتمام بتوظيف رأس المال الفكري في عملية النمو الاقتصادي بكليات المجتمع.

- استحداث مشروع الاقتصاد المعرفي في كليات المجتمع وتفعيله من خلال التقييم المتتابع والمستمر.

- عقد ورش عمل ودورات تدريبية للقادة الأكاديميين بكليات المجتمع للوقوف على مبادئ الاقتصاد المعرفي في المجال الإداري، وخاصة في مجال تطوير القوانين، واكتساب المعرفة العالمية، وإيجاد المعرفة المحلية، ودعم الابتكار والإبداع.

- توفير برامج إرشادية وتوعوية للقادة الأكاديميين بكليات المجتمع نحو مبادئ الاقتصاد المعرفي.

- إعادة بناء المناهج الدراسية بكليات المجتمع بما يتفق مع متطلبات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي.

يتضح من الجدول (12) أن المتوسط الحسابي لمحور الدعم المجتمعي يتراوح بين (3.22-4.05) بدرجة ما بين مرتفعة ومرتفعة جداً، وجاءت الفقرة رقم (10) والمتعلقة بأن "سياسات التعليم العربية هي السبب في الفجوة المعرفية بين البلدان العربية ودول العالم" بمتوسط حسابي (4.05) في أعلى رتبة، يلها الفقرتان رقم (11) و (12) والمتربطتان بأهمية " المناهج الدراسية الداعمة للتفكير الناقد والاستقلالية"، وتغيير السياسات التعليمية والتنظيمية مطلب حتي" بمتوسط حسابي (4.03) بدرجة مرتفعة جداً، وهذه النتيجة تبين مستوى مرتفع جداً من الوعي لدى القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية، حيث أن تأكيدهم على أن سياسات التعليم العربية هي السبب الرئيس في الفجوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة، وأهمية البدء الفوري باستحداث نظم تعليمية بسياسات وطنية بمناهج دراسية داعمة للتفكير الناقد، منفتحة على العالم لبناء جيل قادر على سد الفجوة بانتاج المعرفة وإدارتها، ومن ثم يصبح قادر على الولوع إلى الاقتصاد المعرفي، وهذه النتائج تتفق مع ما أوصت به دراسة النعيمات [2] بإعادة بناء المناهج الدراسية بشكل يتفق مع متطلبات التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي، وبناء استراتيجية لتحسين كفايات المتعلمين لبلوغ كفايات التعلم التي يتطلبها تطوير التعليم لاقتصاد المعرفة، كما تتفق هذه النتائج مع دراسة الخوالدة، و أبو بيدر [3] التي توصلت لوجود علاقة ارتباطية بين مفهوم الاقتصاد المعرفي ودورة في تطوير النظام التربوي في الأردن، وأوصت بضرورة تحسين مستوى إدراك القادة التربويين لمفهوم الاقتصاد المعرفي في النظام التربوي، كما تتفق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسة سورطي [1] أن الجامعات العربية بشكل عام غير قادرة بأوضاعها الحالية على مواكبة تحديات ومتطلبات الاقتصاد المعرفي، لأنها كثيراً ما تعتمد على استهلاك معرفة قديمة معظمها مستورد، بدلاً من إنتاج معرفة جديدة وفعالة، ولا تقيم علاقات قوية مع أماكن العمل ولا تعطي أولوية للبحث العلمي، ولم تحرز تقدماً كبيراً في مجال تكنولوجيا المعلومات.

وعلى الجانب الآخر جاءت العبارتان رقم (7) و(8) المرتبطتان بأهمية " نجاحنا في المؤشرات العالمية ليس نهاية المطاف" بمتوسط حسابي (2,81) بدرجة متوسطة، التعليم والتدريب ضروريان لرفع معدل التقدم التقني" بمتوسط حسابي " بمتوسط حسابي (3,22) بمستوى متوسط، وبالنظر في النتيجة السابقة يتضح أن القيادات الأكاديمية بكليات المجتمع السعودية قد غاب عنها أن التعليم وحده غير قادر على رفع معدل التقدم التقني بل من الضروري وجود نظام إجتماعي يدعم التعليم في مسيرته التقنية ويدلل له العقبات ويحميه من الروتين المعطل ويفتح الأفاق الرحبة للمتعلمين لممارسة أعمالهم وتطبيقها بحرية بعيدة عن الضغوط إما كان نوعها، ومن ثم فالدعم اللوجستي لا بد أن يكون مسانداً لنظام التعليم الراغب في الولوع إلى التقدم التقني المؤسس على المعرفة المنتجة محلياً والمنفتحة على العالم، ومن ناحية أخرى فقد غاب عن أفراد العينة أن نجاحنا في المؤشرات العالمية لا يكفي للولوع إلى الاقتصاد المعرفي، وذلك لأن هذه المؤشرات وحدها لا تكفي للإطمئنان على أوضاعنا في مجال الاقتصاد المعرفي فقد تأسست هذه المؤشرات بنوايا غير شفافة، الأمر الذي يدعونا لتأسيس مواصفات ومؤشرات وطنية للاقتصاد المعرفي.

وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة مايكل لايتفوت [5] في البحرين أن الإصلاح التعليمي لاقتصاد المعرفة في الشرق الأوسط يحتاج إلى

- [32] بوشيت، الجوهرية بنت إبراهيم(1418). إنشاء كليات المجتمع للبنات بالمملكة العربية السعودية، المبررات والبرامج المقترحة، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، كلية التربية.
- [36] الجالولي، صالح أحمد. (2012). درجة تطبيق الاقتصاد المعرفي في المدارس الثانوية الحكومية في محافظة أربد: المعوقات، وسبل التحسين. أربد، الأردن: رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة اليرموك.
- [37] إبراهيم، أحمد حسن. (سبتمبر، 2016). متطلبات التحول نحو مجتمع المعرفة. مجلة الاقتصاد، 622، صفحة 8:10.

#### ب. المراجع الأجنبية

- [5] Lightfoot, M. D. (2014). Education Reform for the knowledge economy in the Middle East: a study of education policy making and enactment in the Kingdom of Bahrain. Doctoral thesis.
- [8] Sellers, W. W. (2001). One Track - Many Paths: Toward a Critique of Educating for the Knowledge Economy. Wellington, New Zealand: Master thesis, Victoria University of Wellington.
- [9] Pedersen, L. F. (2008). On the Road to the Knowledge Economy: An analysis of the case of Mozambique in the Introduction of Knowledge and Skills as a foundation for Economic Growth. Aalborg, Denmark: Development and International Relations, Aalborg University.
- [10] Bano, S. (2012). The role of universities in transforming a developing economy into a knowledge-based economy: the case of Pakistan. Doctoral Thesis.
- [11] Sabbah, S. S., Naser, I. A., & Awajneh, A. M. (2016). The Teacher's Roles in Light of Knowledge Economy from the Perspective of the Educational Supervisors' in Palestine. Journal of Education and Practice, 7(13), p. 88:98.
- [12] Ricaurte, P. (2016). Pedagogies for the open knowledge. International Journal of Educational Technology in Higher Education, p. 13:32. doi:10.1186/s41239-016-0033-y
- [13] Ramoroka, T. M. (2016). Planning and governance for blended pedagogies and engagement of knowledge economy for South Africa's national development agenda. Limpopo Province, South Africa: PHD Thesis, University of Limpopo.
- [14] Ngungu, J. (2016). Formal Education and Critical Thinking Skills for the Knowledge Economy in Zambia. Stellenbosch, South Africa: Master Thesis, Stellenbosch University.
- [15] Cole, J. B. (2015). The Power and Peril of Global Professionalization: The Global Knowledge Economy, The World Bank. Georgia, Atlanta, USA: PHD Thesis, Georgia State University.

- بناء استراتيجية لتحسين كفايات القادة الأكاديميين بكليات المجتمع لبلوغ كفايات تطوير التعليم لاقتصاد المعرفة.
- تبني برامج إصلاحية لإصلاح كافة المظاهر المعيقة للتطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو التربوي.

#### المراجع

#### أ. المراجع العربية

- [1] سورطي، يزيد عيسى. (2005). الاقتصاد المعرفي والتعليم العلي في الوطن العربي. دراسات العلوم التربوية، 32(1)، صفحة 171:177. تم الاسترداد من <https://search.mandumah.com/Record/498381>
- [2] النعيمات، عبد موسى العلي. (2009). أثر الاقتصاد المعرفي في عناصر العملية التعليمية في الأردن. عمان، الأردن: رسالة دكتوراه، الجامعة الأردنية.
- [3] الخوالدة، محمد محمود، و أبو بيدر، محمد علي (2009). دور الاقتصاد المعرفي في تطوير النظام التربوي في الأردن. مجلة الثقافة والتنمية- مصر، 30(9)، صفحة 135:92. تم الاسترداد من <https://search.mandumah.com/MyResearch/Home?url=%2FRecord%2F59265>
- [4] الصائغ، نجاة بنت محمد سعيد (2013). دور اقتصاد المعرفة في تطوير الجامعات السعودية ومعوقات تفعيله من وجهة نظر رؤساء الاقسام. المجلة التربوية الدولية المتخصصة، 9(2)، صفحة 860:841.
- [6] غازي، آلاء و الحاج، علي محمد. (2015). القيمة المضافة لمشروع التطوير التربوي نحو الاقتصاد المعرفي على الإدارة المدرسية من وجهة نظر مديري المدارس في الأردن. الكرك، الأردن: رسالة ماجستير، جامعة مؤتة.
- [7] الأغا، صالح أسعد (أكتوبر، 2017). واقع التحول نحو الاقتصاد المعرفي في جامعة الأقصى وعلاقتة بجودة التعليم العالي. مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، 3(7)، صفحة 137:95.
- [18] أبو الشامات، محمد أنس. (2012). اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 1(28).
- [26] مؤشر المعرفة العالمي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 14 08 2018، من مؤشر المعرفة العالمي: [knowledge4all.com](http://knowledge4all.com)
- [27] منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. (1993).
- [28] عياد، ليلي و بلال، بوجمعة، وهلاي، أحمد (2018) معايير قياس وتقييم الاقتصاد المعرفي ودورها في تفعيل عملية التنمية الاقتصادية. مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية، 4(2)، صفحة 201:232.
- [31] العيسى، رهيبي سعيد قائد (2017). تصور مقترح لمواءمة مخرجات كليات المجتمع بالجمهورية العربية اليمنية مع متطلبات سوق العمل مع الوضع الحالي لها، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، المجلد العاشر العدد (28)، 156-181.

- [25] World Bank. (2012). Measuring Knowledge in the World's Economics, Knowledge Assessment Methodology and Knowledge Economy Index. World Bank. Retrieved 07 14, 2018, from [http://web.worldbank.org/archive/website01030/WEB/IMAGES/KAM\\_V4.PDF](http://web.worldbank.org/archive/website01030/WEB/IMAGES/KAM_V4.PDF)
- [29] APEC Economic Committee. (2000). Towards Knowledge-Based Economies in APEC. Asia-Pacific Economic Cooperation.
- [30] Tocan, M. C. (2014). Knowledge Based Economy Assessment. Journal of Knowledge Management, Economics & Information Technology, p. 14.
- [33] Guruz, K. (2011). Higher Education and international Student Mobility in the Global Knowledge Economy, State Univ of New York. Available at <http://www.sunypress.edu/pdf/62192.pdf>
- [34] Tony, B. (2014). Are universities teaching the skills needed in a knowledge-based economy?, Available at <http://www.tonybates.ca/2014/05/29/areuniversities-teaching-the-skills-needed-in-a-knowledge-based-economy>
- [35] Ivan, M. and Petar, B. & John, J. (2012). Knowledge and skills needed in knowledge economy, Central European Conference on Information and Intelligent Systems, Faculty of Organization and Informatics September 19-21, Croatia, 181-493.
- [16] McReynolds, B. S. (2017). The knowledge economy: increasing human capital on the U.S. I-65 CORRIDOR. Louisville, Kentucky, USA: Doctoral Dissertation, University of Louisville.,
- [17] Zhang, X. (2017). Knowledge, Higher education and human capital: A Case Study of Professional Master's, Programmes in China. PHD Thesis.
- [19] Powell, W. W., & Snellman, K. (2004). The knowledge economy. annual reviews, p. 199:220.
- [20] Weber, A. S. (2011). The role of education in knowledge economies in developing countries. Procedia - Social and Behavioral Sciences, 15, pp. 2589-2594.
- [21] Spacey, J. (2018,). 11 Examples of the Knowledge Economy. Retrieved from [Simplicable: https://simplicable.com/new/knowledge-economy](https://simplicable.com/new/knowledge-economy)
- [22] Dahlman, C. J., & Chen, D. H. (2005). The Knowledge Economy, the KAM Methodology and World Bank Operations. Washington DC 20433: The World Bank.
- [23] MD, Q. (2014). Building a Knowledge-Based Economy in Bangladesh. Asian Business Review, 4(9), p. 41:49. doi:ISSN 2304-2613
- [24] Kbar, G., & Aldusari, A. (2012). Measuring the Effectiveness of Organizational Knowledge Based Economy. Electronic Journal Information Systems Evaluation, 115(1), p. 74:87. Retrieved 07 14, 2018, from <http://www.ejise.com/issue/download.html?idArticle=820>

# THE DEGREE OF AWARENESS OF THE ACADEMIC LEADERSHIPS IN THE OF SAUDI COMMUNITY COLLEGES WITH THE COMPONENTS OF THE KNOWLEDGE ECONOMY (FIELD STUDY)

SAUD ABDULLAH ALRUWAILI

Associate Professor of Educational Administration & Planning  
Shaqra University, Saudi Arabia

---

**ABSTRACT\_** *The study aimed to identify the degree of awareness of the academic leaderships in the Saudi community colleges with the components of the knowledge economy. The study used the descriptive method. The study used a questionnaire that was applied to a random sample of academic leaders of the community colleges in Saudi universities, which reached (165) individuals included deans, agents and chairmen. The study found that the degree of awareness of academic leaders about the knowledge economy is high with an average of (3.86). The academic leaders' awareness of community support came first with an average of (4.81) with a very high degree followed by their awareness of a "system of effective innovation" with an average of (4.28) with a high degree, Followed by their awareness of "the meaning of the knowledge economy" and "institutional economic system with an average of (3.87)with a high degree, then their awareness of" infrastructure "with an average of (3.76) with a high degree , Finally, the academic leaders' awareness of the importance of "skilled manpower" with an average of (2.56) with a low degree. The study ended with a set of recommendations including: developing clear indicators to help the academic leadership know the methods of the knowledge economy, raising the level of knowledge economy applications through the use of modern technologies in community colleges, reinforcing the ability of academic leaders to acquire knowledge and use it perfectly , rebuilding the curricula at the Community Colleges according to the requirements of the educational development towards the knowledge economy, building a strategy to improve the competencies of the academic leaders to achieve the competencies of education development for the knowledge economy and adopting reformal programs of all economic, social, cultural aspects of educational development.*

**KEYWORDS:** *Academic leadership, Community colleges, Knowledge economy*